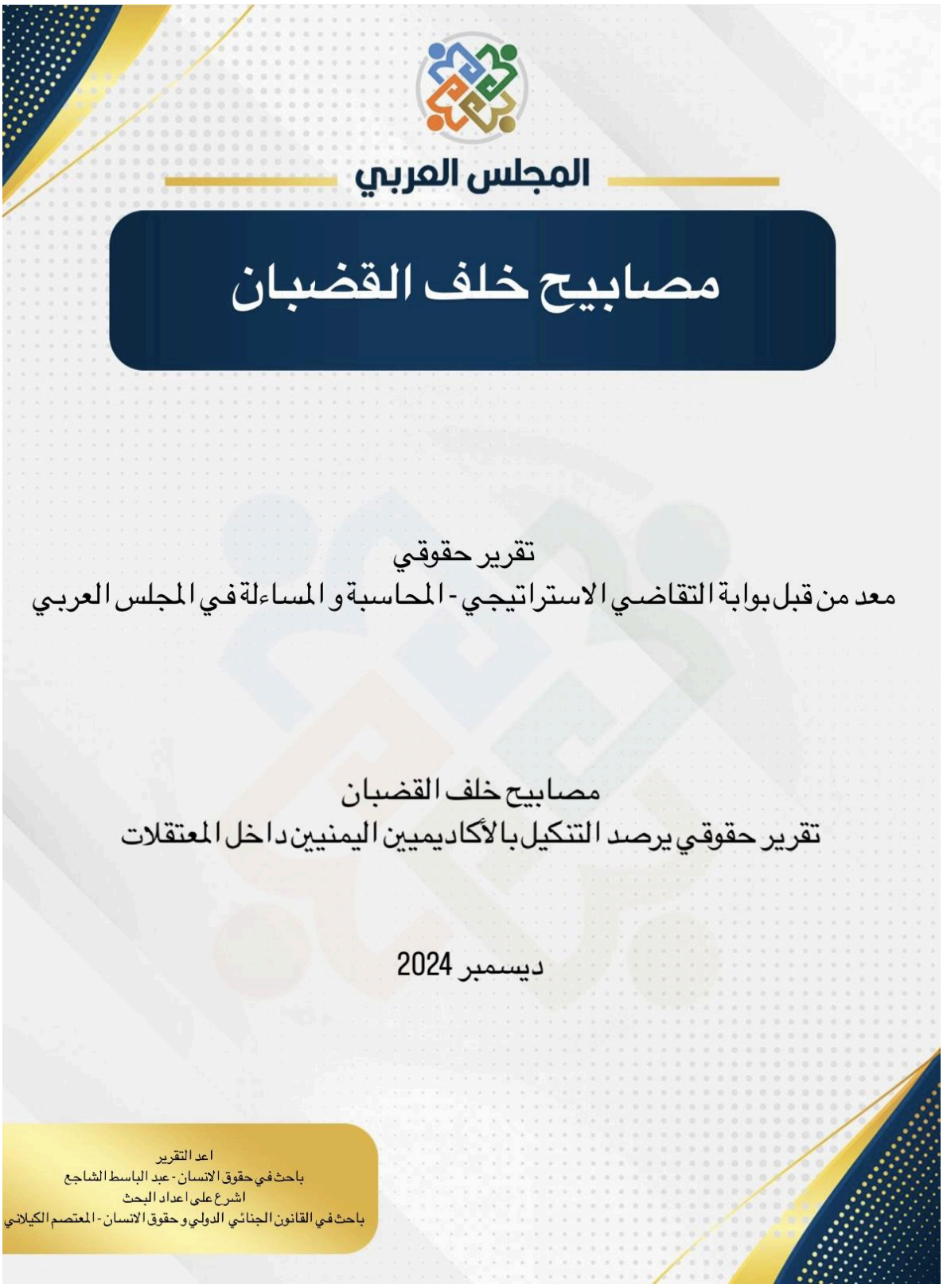
المجلس العربي
مصابيح خلف القضبان
تقرير حقوقي
معد من قبل بوابة التقاضي الاستراتيجي - المحاسبة و المساءلة في المجلس العربي
مصابيح خلف القضبان
تقرير حقوقي يرصد التنكيل بالأكاديميين اليمنيين داخل المعتقلات
ديسمبر 2024
اعد التقرير
باحث في حقوق الانسان - عبد الباسط الشاجع
اشرف على اعداد البحث
باحث في القانون الجنائي الدولي و حقوق الانسان - المعتصم الكيلاني

أولاً: المقدمة

على مدى عقد كامل، يعاني اليمن من حروب وصراعات عميقة منذ إسقاط جماعة الحوثي المسلحة الدولة في 21 سبتمبر/أيلول 2014. وقد تعرضت البلاد لسلسلة من الانتهاكات التي سببت معاناة شديدة للشعب اليمني وأثرت على تماسك النسيج الاجتماعي. ومن بين أبرز هذه الانتهاكات، استهداف أطراف الصراع، وعلى رأسها جماعة الحوثي، للأكاديميين والمعلمين ونخب المجتمع.

يقدم هذا التقرير، بعنوان "مصابيح خلف القضبان"، صورة مفصلة عن هذه الممارسات القمعية التي تهدف إلى تقويض بنية المجتمع واستئصال قواه الحية وتعطيل التعليم. تكشف الشهادات أن جماعة الحوثي تقوم بخطف الأكاديميين والمعلمين والشخصيات المؤثرة واحتجازهم في سجون غير قانونية، حيث يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة. ولا يعد هذا الاستهداف عشوائيًا، بل يعبر عن نهج ممنهج لإفراغ المؤسسات التعليمية والساحات الفكرية من الشخصيات المؤثرة، مما يضعف النسيج الاجتماعي والثقافي في اليمن.

يُشكل استهداف الأكاديميين والمعلمين ضربة قاسية للقطاع التعليمي، الذي يُعد إحدى ركائز بناء المجتمعات وتطويرها. ومن خلال هذا الاستهداف، تسعى جماعة الحوثي إلى تجريد المجتمع من قادته ومفكريه، مما يعزز فرض سيطرتها وهيمنتها على مختلف جوانب الحياة. وتأتي هذه السياسة ضمن خطة أوسع تهدف إلى تقويض القدرة الفكرية والعلمية للمجتمع اليمني، مما يؤدي إلى تعزيز سياسة التجهيل وإضعاف إمكانيات الأجيال القادمة في التفكير والإسهام في النهوض بالمجتمع.

يسعى التقرير أيضًا إلى توثيق هذه الانتهاكات بشكل شامل عبر جمع الأدلة والشهادات التي تعكس حجم المعاناة التي يتعرض لها الأكاديميون والمعلمون والمجتمع المدني. كما يسلط الضوء على التأثيرات المدمرة لهذه السياسات على التعليم والمستقبل الثقافي والعلمي لليمن. ونأمل أن يسهم هذا التقرير في رفع الوعي بخطورة هذه الانتهاكات، وفي الدفع نحو تقديم الجناة للعدالة ومنع إفلاتهم من العقاب.

كما يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات حازمة لحماية الحقوق الأساسية وتعزيز حرية الفكر والتعليم في اليمن. إن التصدي لهذه الانتهاكات ليس مجرد واجب أخلاقي، بل ضرورة حتمية للحفاظ على هوية المجتمع وثقافته وضمان مستقبل آمن ومستدام للأجيال القادمة.

ثانياً: ملخص تنفيذي

1. التقرير بعنوان "مصابيح خلف القضبان"[1]، أعده الصحفي والباحث الحقوقي عبدالباسط الشاجع [2] في اطار عمل بوابة المحاسبة والتقاضي الاستراتيجي في "المجلس العربي" وبإشراف الباحث الحقوقي والقانوني المعتصم الكيلاني [3]، المختص في حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، ويستعرض حالات اختطاف طالت الأكاديميين والمعلمين في اليمن، حيث تصدرت جماعة الحوثي المسلحة قائمة الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات. وتتعمد الجماعة اختطافهم وتعقبهم، ضمن سياسة تستهدف القضاء على الفئات المؤثرة في المجتمع اليمني وتعطيل العملية التعليمية. تأتي في المرتبة الثانية قوات "الحزام الأمني"، الذراع العسكري والأمني للمجلس الانتقالي والمدعومة من الإمارات، التي تشارك أيضًا في هذه الانتهاكات، رصد التقرير أكثر من 20 حالة اختطاف وإخفاء قسري طالت أكاديميين وتربويين، إلى جانب 8 شهادات لأسر الضحايا، و8 شهادات لمفرج عنهم، كما وثّق حالتي وفاة تحت التعذيب في سجون الحوثي. ويتضمن التقرير تحليلًا قانونيًا لمجموعة من الوثائق التي حصل عليها الباحث من محامي المختطفين، عبدالمجيد صبرة، بما في ذلك تفاصيل جلسات التحقيق ووقائع التعذيب. أفاد أربعة من المختطفين بتعرضهم لأشكال قاسية من التعذيب الجسدي والنفسي، وتضمنت الشهادات وصفًا لمحاكمات تفتقر إلى أدنى معايير العدالة. يرصد التقرير انتهاكات متنوعة بحق الأكاديميين والمعلمين في سجون الحوثي، بما في ذلك القتل، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والاعتداء الجسدي، والتهم الملفقة، وتهديد أسر المعتقلين، وأحكام الإعدام، والفصل التعسفي من الوظائف، ومصادرة الممتلكات، والتهجير بعد الإفراج، كما يسلط التقرير الضوء على وقائع الاختطاف والتعذيب في عدة محافظات تشمل صنعاء، الحديدة، عدن، حجة، تعز، وإب، ويشير إلى أن معظم الضحايا ينتمون سياسيًا إلى حزبي "التجمع اليمني للإصلاح" و"المؤتمر الشعبي العام". بين المستهدفين شخصيات بارزة مثل وزراء ومستشارين حكوميين، ورموز نقابية، ورؤساء جامعات، ومرجعيات علمية وثقافية ذات تأثير كبير في المجتمع اليمني، يغطي التقرير الفترة من مايو 2015 حتى أغسطس 2024، وهي حقبة شهدت أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان. ويختتم بتوصيات تدعو إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين، ووقف التعذيب وسوء المعاملة، وإلغاء أحكام الإعدام، وتوفير الرعاية الطبية للمعتقلين، والتعاون الكامل مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

---

[1] مؤسسة المجلس العربي هي منظمة دولية تأسست في عام 2014 بهدف دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، خاصةً في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي. جاءت فكرة المجلس بمبادرة من شخصيات بارزة، مثل الدكتور محمد المنصف المرزوقي (الرئيس السابق لتونس) والدكتور أيمن نور (زعيم المعارضة الديمقراطية المصرية) و الاستاذة توكل كرمان (حائزة على جائزة نوبل للسلام)، الاستاذ المهندس عماد الدائمي (نائب سابق في البرلمان التونسي)
بدأ المجلس نشاطه كمؤسسة للدفاع عن الثورات الديمقراطية، وساهم في تنظيم فعاليات ومؤتمرات وورشات عمل لبحث قضايا التحول الديمقراطي وتبادل الخبرات بين النشطاء والسياسيين العرب، يهدف المجلس العربي إلى تعزيز حقوق الشعوب في الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان، وإلى بناء تحالفات ديمقراطية عربية ودعم القضايا العادلة من خلال أنشطة متنوعة مثل تنظيم المؤتمرات والندوات وإعداد الأبحاث. وقد توسعت نشاطات المجلس لتشمل قضايا تتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد ودعم العدالة الانتقالية في المنطقة العربية.
الموقع الالكتروني للمجلس : https://arabcouncil.foundation/

[2] عبدالباسط الشاجع هو باحث وصحفي يمني متخصص في مجال حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية، ومؤسس مركز العاصمة الإعلامي، ويعتبر من الأصوات البارزة التي تسلط الضوء على القضايا الاجتماعية والسياسية في اليمن. ركز الشاجع على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، خاصةً في المناطق الخاضعة للحوثيين، وقد نشر العديد من الدراسات التي تتناول التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تمارسها الجماعات المسلحة بهدف إعادة تشكيل التركيبة السكانية في العاصمة صنعاء.

[3] المعتصم الكيلاني هو محامٍ وباحث حقوقي وقانوني متخصص في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان، ويقيم في باريس. يركز عمله على قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والتقاضي الدولي، خاصة فيما يخص النزاعات المسلحة في سوريا والسودان وفلسطين. عمل الكيلاني في عدة منظمات دولية، كما أسهم في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بحرب الابادة الجماعية في غزة ولبنان، ويعمل على دعم آليات العدالة الجنائية الدولية لتحقيق المحاسبة القانونية للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثالثاً - منهجية التقرير

2. اعتمد التقرير في محتواه على عملية بحث وتقصٍ شاملة تضمنت مقابلات مع 8 من أسر الضحايا، بعضهم يشملهم أحكام بالإعدام صادرة عن جماعة الحوثي، إلى جانب تواصل مكثف مع مختطفين تم الإفراج عنهم للحصول على شهاداتهم حول ظروف الاحتجاز والتعذيب، حيث جُمعت أكثر من 8 شهادات مباشرة،[4] استند البحث إلى مراجعة دقيقة للعشرات من الوثائق، الصور، ومقاطع الفيديو المرتبطة بظروف المحاكمة والاحتجاز، التي تم الحصول عليها من محامي الدفاع عن المختطفين. وتم إجراء تحليل منهجي لهذه الوثائق، والتي شملت تحقيقات صادرة عن الجهات الأمنية، وقرارات اتهام من النيابة العامة، وأحكام صادرة عن المحاكم، ووثائق أخرى متعلقة بظروف الاحتجاز والمحاكمة، لضمان توثيق التجارب بدقة، أولى التقرير اهتمامًا خاصًا لشهادات الناجين من المعتقلات، حيث تواصل مع 10 مختطفين مفرج عنهم لجمع تفاصيل تجاربهم داخل السجون، وتوثيق معاناتهم وتجاربهم الشخصية وشهاداتهم عن مشاهدات التعذيب التي طالت آخرين كانوا معهم في الزنازين.

3. كما حرص التقرير على تضمين ما ورد من تقارير صادرة عن أبرز المنظمات المحلية والدولية التي أعربت عن تضامنها مع الضحايا، وانتقدت الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات، من ضمنها "منظمة العفو الدولية"، و"هيومن رايتس ووتش"، و"مركز الأورومتوسطي"، و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان"، و"الهيئة الوطنية للأسرى والمختطفين"، و"منظمة سام"، و"رابطة أمهات المختطفين"، و"المركز الأمريكي للعدالة" و "رايتس رادار".

[4] شهادات موثقة حيث اعتمد التقرير على ٨ شهادات مباشرة، قام بها فريق العمل مع اسر الضحايا، المختطفين او المفقودين قسراً، وبعض الضحايا صدر بحقهم حكم الاعدام من قبل جماعة الحوثيين.

رابعاً- اختطاف وإخفاء قسري : نماذج

4. اصدرت الهيئة الوطنية للأسرى والمختطفين (غير حكومية)، عقب التنسيق مع إدارة الهيئة الحقوقية التي وثقت أعداد المختطفين من الأكاديميين والمعلمين في نطاق سيطرة جماعة الحوثي [5] التي نالت النصيب الأكبر من الانتهاكات في محافظات (صنعاء، أمانة العاصمة، الحديدة، حجة، عمران، تعز، إب، عدن)، حيث بلغ إجمالي الانتهاكات بحق المختطفين من سبتمبر/ أيلول 2014، إلى يونيو 2024، ما يبلغ 1304، توزعت بين 1046 حالة اختطاف، و 97 إخفاء قسري، و 124 تعرضوا للتعذيب داخل المعتقلات، فيما بلغت المحاكمات السياسية لمختطفين من الأكاديميين والمعلمين 26، أما النساء فقد بلغت حالات الاختطاف (5) و (2) إخفاء قسري، و (4) تعذيب.

5. وفي المحافظات الخاضعة لسيطرة الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات، تقصى الباحث أعداد المخفيين قسراً والمختطفين من فئة المعلمين والتربويين على أيدي قوات الحزام الأمني، فرصد ما يقارب 13 حالة، موزعة بين محافظات (عدن، لحج، حضرموت، الضالع).[6]

6. استهدف الحوثيون، وزير التربية والتعليم الأسبق، د.عبدالرزاق الأشول، ولاحقاً تقلد منصب وزير التعليم الفني وظل في منصبه حتى قدمت حكومة خالد بحاح استقالتها في 22 يناير 2015م، بعد سيطرة جماعة الحوثي على الدولة بقوة السلاح، فقامت باختطافه مع 9 من الأكاديميين والتربويين، بينهن نساء، وذلك في 9 أغسطس 2015.[7]

7. يدلي الأشول، وهو قيادي بحزب التجمع اليمني للإصلاح، شهادته للباحث حول ظروف الاعتقال في سجون الحوثي [8] "تم اعتقالي ثمانية أشهر، قضيت أربعا منها في سجون المباحث، وثلاثة أشهر ونصف في فيلا خاصة، لا أعرف موقعها، حيث تم نقلنا بطريقة سرية إليها"، أما عن معاملة الحوثيين لنا، فقد كانت في الغالب غير جيدة، وتعاملوا معنا بقسوة في كثير من الأحيان، ولم نكن نعلم ماذا يريدون بالضبط، حتى خلال التحقيقات، فقط أخذونا أسرى، والذين حققوا معنا هم من جهاز الأمن القومي، وفي النهاية طلبوا مني ضمانات لمشايخ وشخصيات وتجار، وبالفعل تقدم مشايخ من منطقتي في حجة وآخرين من إب وصنعاء وعمران ومناطق أخرى بتقديم تلك الضمانات".

8. فرضت جماعة الحوثي الإقامة الجبرية على وزير التعليم الأسبق، بعد الإفراج عنه مع 5 من المختطفين في 16 يناير 2016، عقب ثمانية أشهر من الاعتقال، وذلك ضمن اتفاق رعاه المبعوث الأممي السابق إسماعيل ولد الشيخ أحمد؛ في إطار إجراءات بناء الثقة وحسن النوايا بين الأطراف اليمنية، قبيل المشاورات التي جرت

---

[5] تقرير الهيئة الوطنية للأسرى والمختطفين (غير حكومية)، مع إدارة الهيئة الحقوقية التي وثقت أعداد المختطفين من الأكاديميين والمعلمين في نطاق سيطرة جماعة الحوثي.

[6] تقرير الهيئة الوطنية للأسرى والمختطفين (غير حكومية)، مع إدارة الهيئة الحقوقية التي وثقت أعداد المختطفين من الأكاديميين والمعلمين في نطاق سيطرة جماعة الحوثي.

[7] الحوثيون يختطفون قادة بالإصلاح والحزب يدين، الجزيرة نت، ٩ أغسطس ٢٠١٥، https://linksshortcut.com/LwxsU

[8] شهادات موثقة حيث اعتمد التقرير على ٨ شهادات مباشرة، قام بها فريق العمل مع اسر الضحايا، المختطفين او المفقودين قسراً، وبعض الضحايا صدر بحقهم حكم الاعدام من قبل جماعة الحوثيين.

بالكويت آنذاك، لكنه تمكن من الإفلات من قبضة جماعة الحوثي ووصوله إلى العاصمة المؤقتة عدن جنوبي اليمن.

9. في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، اختطفت جماعة الحوثي، الخبير التربوي الدكتور محمد المخلافي (65 عامًا)، وهو الخبير الاستراتيجي لأنظمة التعليم العام ومحو الأمية في اليمن، وعضو هيئة التدريس وعميد لعدد من كليات التربية بجامعة صنعاء. وأخفته قسريًّا قبل أن تظهره عبر وسائل إعلامها في 1 سبتمبر/ أيلول 2024، تحت مسمّى "اعترافات موسعة لشبكة التجسس الأمريكية الإسرائيلية حول استهداف التعليم في اليمن"،[9] وبذات الطريقة أظهرت عدد من المختطفين يتحدثون على أنهم استهدفوا التعليم في اليمن لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، بعضهم ظهروا ضمن التسجيلات السابقة. ومن ضمن ما أدلى به د. المخلافي، فيما أسمته الجماعة بـ"الاعترافات"، أن "المناهج التعليمية في اليمن صممت بطريقة تروج للإلحاد، مدللة على هذا بتضمن منهج اللغة العربية عبارة "يسقط المطر" و"المطر هدية من السماء"، زاعمة أن هذه النصوص "كتبت بتوجيهات من المخابرات الأمريكية"، الأمر الذي أثار سخطا في الأوساط الحقوقية اليمنية. [10]وفي 10 أكتوبر/ تشرين 2023، اختطفت قوات الأمن والمخابرات التابعة للجماعة الحوثية، الخبير التربوي والمدرب في مجالات حقوق الطفل وبناء السلام والحوار، مجيب المخلافي في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بينما كان في طريقه إلى محافظة إب لتقديم تدريب تربوي لأعضاء هيئات التعليم في المدارس وداهمت قوات الأمن والمخابرات منزله في اليوم ذاته، بدون أي مذكرة وصادرت هاتفين محمولين وجهازين لوحيين من نوع آيباد وأوراقا خاصة بعمله.

10. منظمة العفو الدولية أصدرت بياناً منددا وطالبت سلطات الأمر الواقع الحوثية على "الإفراج عن مجيب المخلافي على الفور"، وقالت: "ريثما يفرج عنه، يجب على السلطات أن تضمن حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة المجال أمامه للحصول على التمثيل القانوني، والاتصال بأسرته على نحو منتظم، وتلقي الرعاية الصحية الكافية".[11]

11. بدورها، وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش حالات الاحتجاز التعسفي أو المسيء لما لا يقل عن 35 شخصا على يد الحوثيين في الفترة من أغسطس/آب 2014 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2015، معظمهم من الأكاديميين والسياسيين والتروبيين وأيضاً طلبة جامعات.[12]

12. نحو الساعة 11 صباح 9 أغسطس/آب، اقتحم 10 رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية شقة في صنعاء يلتقي فيها 8 أعضاء (6 رجال وامرأتان) في حزب التجمع اليمني للإصلاح، بعد أن أغلقت السلطات مقارهم في أبريل/نيسان. فتش المسلحون الشقة واستولوا على جميع الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وبعض المتعلقات الشخصية، اقتاد المسحلون الرجال الستة في سيارة للشرطة والمرأتين في سيارة أجرة، إلى مركز شرطة الجديري.

13. أمة السلام الحاج (58 عاما) وهي مفتشة في وزارة التربية والتعليم، ولاحقاً أسست مع رفيقاتها رابطة أمهات المختطفين وترأسها حالياً، قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن ضابطتين استجوبتاها، ثم أُطلق سراحها الساعة 9

---

[9] تقرير للمركز الاميركي للعدالة - اختطاف جماعة الحوثي لخبيرين تربويين انتهاك يستوجب التحرك ١٧ابريل ٢٠٢٤ ، https://2u.pw/9FbCViVa

[10] شهادات موثقة حيث اعتمد التقرير على ٨ شهادات مباشرة، قام بها فريق العمل مع اسر الضحايا، المختطفين او المفقودين قسراً، وبعض الضحايا صدر بحقهم حكم الاعدام من قبل جماعة الحوثيين.

[11] منظمة العفو الدولية - أَفرِجوا عن خبير تربوي يُحتَجَز تعسفًا - https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/8492/2024/ar/

[12] تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش - احتجاز تعسفي على يد الحوثيين في اليمن - ١٠ يناير ٢٠١٦ https://2u.pw/itCHkbWv

ليلا. قالت: "منذ إطلاق سراحي، نشر العديد من الصحفيين الحوثيين البارزين اسمي على فيسبوك وقالوا إنني من مؤيدي الدولة الإسلامية".[13]

14. في 25 يناير 2020، اختطف مسلحون تابعون لجهاز الأمن الوقائي التابع لجماعة الحوثي المسلحة، البروفيسور حميد عقلان، رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا، أكبر الجامعات الأهلية في اليمن، بعد اقتحام حرم الجامعة ومكتبه، وتم نقله إلى أحد سجون الجماعة في العاصمة صنعاء، ومعه مدير مكتب رئيس الجامعة محمد مشني، ومنعت أسرته وزملاءه من التواصل معه أو التعرف على مكانه، ثم أفرجت عنه في 2 فبراير من العام 2020، لكنها عاودت اختطاف البروفيسور عقلان مرة أخرى وتحديدًا من منزله بصنعاء، بعد مرور أسبوع من الإفراج عنه، وامتد اختطافه للمرة الثانية عام كامل، ثم أفرجت عنه في 24 فبراير 2021 وهو بحالة صحية سيئة إلى جانب أن عملية الإفراج هذه صاحبتها إجراءات أخرى تعسفية، تعتبر "العلوم والتكنولوجيا" أكبر وأهم جامعة أهلية يمنية، تأسست عام 1994 ويبلغ عدد الطلاب الملتحقين بها في جميع فروعها (عددها 6) ما يقارب العشرين ألف طالب، وتصنف بأنها أفضل جامعة محلية من حيث جودة التعليم. وتأتي عملية استهداف واعتقال البروفيسور حميد عقلان من قبل جماعة الحوثي المسلحة، في إطار مصادرة أصول والسطو على أملاك جامعة العلوم والتكنولوجيا، حيث لم تكتفِ باختطافه، بل أصدرت أوامر بتعيين أحد الموالين لها يُدعى "عادل المتوكل"، تحت إطار "الحارس القضائي" الذي يُعد لافتة للإستيلاء على ممتلكات خصومها السياسيين، وظلت الجامعة تخضع للابتزاز والاستيلاء على جزء من مواردها منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء، قبل أن يتم الاستيلاء عليها بشكل كلي.

15. ويُكمل المعلم زكريا بن قاسم، مشرف اجتماعي بمدرسة حمزة المعلا بمدينة عدن، عامه السادس، وهو مخفي قسراً بعد أن اختطفه مسلحون يتبعون رئيس قوات مكافحة الإرهاب، المقرب من دولة الإمارات "شلال شائع"، من أمام منزله بالمعلا في 27 يناير 2018 وهو في طريقه لأداء صلاة الفجر، ولا يزال مخفيا حتى اليوم. قالت أسرته للباحث أنها لا تعلم عنه شيئاً حتى اليوم.[14]

16. في أواخر أغسطس 2015، اختطف الحوثيون رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء، وأستاذ العلوم السياسية بالجامعة،د.محمد الظاهري، وأربعة من رفاقه هم د.عدنان المقطري و د.عبدالله الفقيه و د.علي سيف كليب ود.صالح الحماسي"، من داخل حرم جامعة صنعاء، إثر مشاركتهم في تظاهرة احتجاجية داخل حرم الجامعة؛ تطالب الحوثيين بالإفراج عن مختطفين لديها؛ بينهم الأستاذ في جامعة صنعاء، د.عبد المجيد المخلافي، حينها أعلنت نقابة التدريس في جامعة صنعاء، إضراباً شاملاً، احتجاجاً على اعتقال عدد من أساتذة الجامعة من قبل الحوثيين.

17. سعد حسن محمد النزيلي" (54 عاما)، يشغل منصب نقيب المعلمين اليمنيين بأمانة العاصمة، ومن الكوادر التربوية والتعليمية والنقابية التي طالها الاختطاف من قبل جماعة الحوثي في أمانة العاصمة عقب الانقلاب على الدولة، وذلك في منتصف شهر سبتمبر من العام 2016م، والذي توافق مع يوم "عرفة"، اختطفته من شارع الستين، وتحديداً من منطقة السنينة، وزجّت به في سجونها، لتمارس بحقه وحق المختطفين الآخرين من التربويين أبشع أنواع التعذيب، يواجه حكماً بالإعدام منذ العام 2019، وترفض الإفراج عنه ضمن صفقات تبادل الأسرى والمختطفين.

---

[13] تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش - احتجاز تعسفي على يد الحوثيين في اليمن - ١٠ يناير ٢٠١٦ https://2u.pw/itCHkbWv

[14] مطالبات بالكشف عن مصير التربوي زكريا قاسم المختطف في سجون عدن، يمن مونيتور، ٢٩ يناير ٢٠٢٣، https://2u.pw/yfXitEDj

18. وجرى اختطاف الأكاديمي عبدالمجيد المخلافي ووزير التربية والتعليم الأسبق، مع نجله فكري من قبل جماعة الحوثي وقوات الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح حين كان مسافر الى الأردن، بحكم عمله مدير فرع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ومركزها الرئيسي في الاردن وهي تابعه لجامعه الدول العربية، وظل مختطف لمدة خمسة أشهر.

19. محمد العديل (53 عاما)، أستاذ اللغة العربية في جامعة عمران، وحالياً يتولى منصب "نائب وزير شؤون المغتربين" في الحكومة الشرعية، اعتقلته جماعة الحوثي برفقة وزير التعليم الأسبق عبدالرزاق الأشول، واجه أيضا صعوبة في إبلاغ زوجته فوزية الغابري (38 عاما)، عن مكان وجوده. قالت لـ هيومن رايتس ووتش إنها اكتشفت بعد 17 يوما من اعتقاله أنه مُحتجز في إدارة البحث الجنائي. تمكنت من زيارته لفترة وجيزة، ظل مختطفاً 8 أشهر، وتعرض للتحقيق والاستجواب والضغط، أفرجت عنه جماعة الحوثي في 16 يناير 2016.

20. البروفيسور عبد الله السماوي (58 عاما)، أستاذ علم الأمراض في كلية الطب في جامعة صنعاء، أُعتقل في البداية في مركز للشرطة. عندما ذهب كل من شقيق زوجته وابن عمه إلى مركز الشرطة الساعة 5:30 مساء ذلك اليوم للاستفسار عنه، احتجزتهما السلطات يومين، حتى دفعت أسرتهما رشوة. كان رجال الشرطة أخذوا مفاتيح سيارة الدكتور عبد الله وقت القبض عليه، وقادوا السيارة إلى مركز الشرطة، ثم رفضوا إعادتها. زوجته، محفوظة عقبات، اكتشفت بعد 17 يوما أن زوجها محتجز في إدارة البحث الجنائي في صنعاء. سُمح لها بزيارته 5 دقائق في كل مرة في وجود حارس. قال لها د. عبد الله إنه محتجز في زنزانة 3 أمتار في 3 أمتار مع 14 رجلا آخرين ولا يُسمح لهم باستخدام الحمام إلا مرة واحدة يوميا. عندما سألت أحد قادة الحوثيين عن سبب اعتقال زوجها، قالت إنه أجابها: "أنتم ضد هذا البلد، أنتم تؤيدون الضربات الجوية "من قوات التحالف التي تقودها السعودية".[15]

21. رئيس اتحاد طلاب جامعة صنعاء، رضوان مسعود، الذي يرأس حالياً الهيئة الوطنية للأسرى والمختطفين، تعرض للإختطاف مرتين من قبل جماعة الحوثي، في مطلع يناير 2015 وبقي في معتقلات الحوثيين لأشهر، ثم تم الإفراج عنه ليتم اختطافه للمرة الثانية أثناء خروجه من منزله أمام مكتب النائب العام في منطقة "مذبح" شمال العاصمة صنعاء في 11 أكتوبر 2016، ثم أفرجت عنه بعد عام من الاختطاف، وتعرض للتعذيب وجلسات التحقيق والتهديد بتصفيته.

22. علي حسين الحدمة (48 عاما)، موظف في وزارة التربية والتعليم، سبق اعتقاله في فبراير 2015 واحتُجز في إدارة البحث الجنائي 17 يوما دون تهمة، وظل مختطفاً لمدة ثمانية أشهر.

23. حميد القُعادي (45 عاما)، مفتش في وزارة التربية والتعليم، اتصل بزوجته، الساعة 4 بعد الظهر ليخبرها بالقبض عليه، وصلت زوجته إلى مركز للشرطة الساعة 6 مساء، إلا أن الحراس لم يسمحوا لها برؤية زوجها. عندما عادت في اليوم التالي، أخبروها أنه نُقل. بعد أسبوع مر دون أي أخبار، سمعت شائعة أنه مُحتجز في إدارة البحث الجنائي في صنعاء. وقفت خارج المبنى تنادي عليه ثم سمعت صوته أخيرا يخرج من نافذة زنزانة. بعدها نقلته السلطات إلى الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لـ 4 أو5 أيام. لاحقا، سُمح لها بزيارته كل 10 أيام بضع دقائق في حضور حارس. قالت إن زوجها أخبرها أن السجناء لا يحصلون على طعام يذكر، ويُسمح لهم باستخدام الحمام، الذي كان أحيانا من دون ماء، مرة واحدة فقط في اليوم.

[15] منظمة هود تدعو الحوثيين إلى الإفراج عن المحامين والسياسيين المختطفين لديها، نيوز يمن، ١٥ أغسطس ٢٠١٥، https://www.newsyemen.net/new/15364

24. في 21 يونيو 2018 تم احتجاز (7) من أعضاء هيئة التدريس و(2) مرافقين في نقطة "نقيل يسلح" الذي يقع بين محافظتي صنعاء وذمار، وتسيطر عليه جماعة الحوثي، أثناء توجههم إلى مدينة عدن لغرض استلام رواتبهم في 19 يونيو د. خالد محمد الشميري، د. عبدالباقي النهاري، د. فازع المسلمي، د. عدنان الشعيبي، د. عبدالسلام المخلافي، أ.د. آمنه يوسف، برفقة زوجها فاروق الحضرمي وابنتهما.

25. في مطلع يوليو 2023 تأسست اللجنة التحضيرية لنادي المعلمين اليمنيين، للمطالبة بصرف المرتبات التي صادرتها جماعة الحوثي وحرمت الموظفين الحكوميين منذ سنوات، ما أثار حفيظة الجماعة المسلحة التي قامت باعتقال رئيس نادي المعلمين بالعاصمة اليمنية صنعاء، محمد زيد أبو الكميم، وذلك في أكتوبر 2023 بعد مداهمة منزله واختطافه أمام أولاده وعائلته، وأفرجت عنه بعد نصف عام.[16] سبق وأن دخل في إضراب مع بقية رفاقه من قادة نادي المعلمين المخطوفين في سجن الأمن والمخابرات الحوثية في شملان بصنعاء، ما أدى لتردي وضعهم الصحي. وبقيادة الكميم تم تنظيم إضراب شامل للمعلمين في معظم المدارس الواقعة بالمحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي لانتزاع المرتبات التي يعتبرونها شرطا وحيدا للعودة إلى العملية التعليمية.

26. وتواصل جماعة الحوثي بمحافظة إب (وسط اليمن)، اختطاف التربوي "أحمد الحسني" مدير مدرسة الإمام الشوكاني في منطقة صهبان بمديرية السياني (جنوب إب)، بسبب إعادته إرسال منشور في مجموعات "الواتس آب" حول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تطرق في نهايته إلى استغلال الحوثيين تلك الحرب لتحقيق مكاسب محلية، ووجهت له العديد من التهم وترفض الافراج عنه.مؤخراً، اعتقلت الجماعة الحوثية، وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المناهج، أحمد حسين النونو، بعد اقتحام منزله وترويع أسرته؛ وذلك في 2 يوليو 2024، حيث يُعد من الشخصيات التربوية البارزة في اليمن، شغل مناصب هامة في وزارة التربية والتعليم منذ مطلع الثمانينات، وكان له دور بارز في اللجنة العليا للاختبارات, لم تتوقف الاعتقالات عند النونو، بل طالت أيضًا التربوي علي عباس ومدير مكتب وزير التربية والتعليم، بتهم كيدية منها التجسس بهدف ضرب التعليم الأساسي.

[16] نقابة المعلمين تدين سلوك المليشيا تجاه التربوي أبو زيد الكميم، الصحوة نت، ٧ فبراير ٢٠٢٤، https://alsahwa-yemen.net/p-74103

خامساً - شهادات أسر الضحايا

27. اختطاف الدكتور يوسف البواب، أستاذ "علم اللسانيات" في جامعة صنعاء[17]

يُعد نموذج شاهد لحجم الانتهاكات التي أرتكبتها جماعة الحوثي بحق المختطفين، أُختطف في 20 أكتوبر 2016، بعد عودته من صلاة العشاء في جامع الدرة بمنطقة سواد حنش وسط العاصمة صنعاء. البواب هو مؤلف لـ 11 كتابا، وأشرف على 30 بحثا علميا، وتعد حياته حافلة بالإنجازات العلمية والمهنية، ويُعتبر البوّاب، الأول في التأليف في علم اللغة وعلم الدلالة واللسانيات في اليمن، وتُدرس كتبه في كثير من الجامعات اليمنية وباتت مراجع مهمة لطلبة الدراسات العليا، تروي إبنته نسيبة شهادتها للباحث: "بعد اختطافه جاءت حملة عسكرية إلى منزلنا قبل الفجر من ليلة اختطافه، حيث تم ترويعنا وسجن إخوتي في غرفة، وتم العبث بمحتويات المنزل. كما تم أخذ جميع الوثائق والشهادات والبطاقات الخاصة به، بالإضافة إلى أكثر من 30 بحثًا علميًا"، بعد الاختطاف، تم نقله من البحث الجنائي إلى الأمن السياسي. في كلا المكانين، تعرض للعديد من أنواع التعذيب، حيث تم قلع أظافره، وشج رأسه، وتعليقه لأيام، وحرقه بالسجائر، وغسله بماء ساخن جدًا، واحتجازه في زنزانة انفرادية لمدة أربعة أشهر، وتجريده من الملابس، وحرمانه من استخدام الحمام، بالإضافة إلى إجباره على شرب مياه المجاري، تظهر ظروف السجن والمعاملة التي تعرض لها قسوة ووحشية، حيث حُرم من أبسط حقوق الإنسان. تعرض للضرب حتى أُجريت له عملية في الكلى، وتظهر آثار العملية على جسده، لم يتلقَ الرعاية الصحية اللازمة رغم معاناته من عدة أمراض، وتم منعه من الحصول على العلاجات طوال فترة سنة كاملة. حاليًا، يتواصل مع أسرته، لكن خلال فترة السجن والاختفاء القسري، لم يكن لديهم أي معلومات عن مصيره، بينما كان يواجه أهوال التعذيب، أما تفاصيل جلسة المحاكمة، فلم تكن تتسم بالعدالة، حيث لم تُقدم أي أدلة تثبت التهم الموجهة إليه، بل استندت المحاكمة إلى محاضر تحقيق انتُزعت أقواله تحت التعذيب والإكراه. كان يدافع عن نفسه بين الحين والآخر، مؤكدًا أنه أكاديمي يحب وطنه وينشد العدالة، ويستعرض أمام القضاء ما تعرض له من ضرب وتعذيب هو وزملاؤه، حيث أُجبروا على الاعتراف بتهم جاهزة. كانوا يطلبون منهم التوقيع على أوراق بيضاء، ويكتبون ما يشاءون مقابل وقف التعذيب، بعد كل دفاع عن نفسه، كان يعود إلى السجن في الأمن السياسي، حيث يتعرض للتعذيب مجددًا كعقوبة على تصريحاته، ويُحتجز في زنازين مظلمة يتعرض فيها للضرب على الرأس بالهراوات حتى يفقد الوعي. كما تعرض المحامون للتهديد، ولم يُسمح لهم بإبراز الظلم الذي وقع عليه، أما حالته المعنوية في السجن، فقد أظهر لأسرته تجلدًا كبيرًا وقوة في التحمل. ومع ذلك، كان يشعر بالحرمان من القراءة والكتابة، واللقاء بأسرته وطلابه. كان يعاني من شعور عميق بالظلم، وعبثية المحاكمة، وانعدام العدالة، واستخدام العدالة لأغراض سياسية، تواصل نسيبة بالقول "تأثرت عائلتي بشكل كبير، حيث أصيبت شقيقتي الصغرى بالاكتئاب النفسي، مما تسبب في أعباء مالية كبيرة لشراء العلاجات، دون أن تتمكن الأسرة من الوصول إلى العلاج المناسب بسبب التكاليف الباهظة. تواجه الأسرة

[17] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

تحديات كبيرة في تأمين السكن والطعام والملابس والعلاج والتعليم، وقد تفاقمت الأوضاع المالية بعد قطع راتبه الجامعي.

28. اعتقال الدكتور محمد عكيري، أستاذ جامعي في محافظة حجة[18]

تتحدث زوجته عن ظروف اعتقاله فتقول للباحث: "في يوم الخميس الموافق 17 نوفمبر 2016، اختفى بعد خروجه لاستلام راتبه، إثر تعرضه للاختطاف من قبل عناصر مسلحة تابعة للحوثيين واقتيد إلى مكان مجهول، بعد أربعة أشهر من البحث المضني، تم التأكد من احتجازه في سجن الأمن السياسي في العاصمة صنعاء، حيث تعرض لتعذيب شديد شمل الحبس الانفرادي، والضرب المبرح، والتعليق، والتهديد بقتل أهله وأولاده. خلال زياراتنا له، لاحظنا التغير الكبير في حالته الصحية والنفسية، حيث كان يعاني من هزال شديد، وأمراض متعددة، منها حصوات في الكلى وتحسس في الصدر وأمراض في العظام، هكذا تصف زوجته حالته، لم تكن هذه المعاناة مقتصرة على الدكتور عكيري فقط، بل امتدت لتشمل عائلته التي عاشت في حالة من الرعب والقلق. فقد حُرم أطفاله السبعة من حضن أبيهم ودعمه المعنوي والمادي، تم تقديمه للمحاكمة، ولكن هذه المحاكمة كانت مسيسة وغير عادلة، حيث تعرض هو ومحاميه لضغوط وتهديدات، تختتم حديثها بالقول "عانينا في غيابه الأمرين، والألم الذي لا يتحمله أي شخص فكنت أعجز كأم أن أجيبهم عن غياب أبيهم، ماذا أقول لهم؟ أصبح أطفالي مصابين بالحزن الدائم والشديد، كل ذلك أثر على صحتهم ونفسيتهم".

29. اختطاف نصر السلامي، أستاذ الفقه الإسلامي[19]

[20]والقيادي بحزب التجمع اليمني للإصلاح، تم اختطافه من مقر عمله في كاك بنك الإسلامي. اتصل بي أثناء مداهمة البنك، وأخبرني أن الحوثيين هاجموا البنك وحاصروا المكان، وأنهم سيأخذونه، ثم أغلق الخط. بعد ذلك، هاجمته مجموعة مسلحة، وفي تلك اللحظة، وصل الدعم لهم بأطقم عسكرية وحاصروا المنزل من جميع الجهات. استمروا في تفتيش المنزل لمدة ثلاثة أيام، ولم أستطع فعل أي شيء سوى الدفاع عن بيتي وأولادي، ولم أكن أعلم مصير زوجي خلال تلك الأيام، تقول زوجته في شهادتها للباحث "بعد ذلك، رن هاتفي، وكان زوجي نصر على الخط، حيث قال لي: "أعطيهم أي شيء يريدونه، أعطيهم المال الذي طلبوه، وأعطيهم كل شيء، أنا تعبت، لقد عذبوني، أرحموني". فقلت له: "حسناً". كانوا قد طلبوا منه المال، لكننا لم نكن نملك شيئاً لأنهم أخذوه"، بعد ثلاثة أيام، جاء إلى عم زوجي، رئيس أمن التحقيقات، الذي للأسف كان متعاوناً معهم، وأخذ المال الذي أعطوه له، بالإضافة إلى سلاح زوجي. بعد ذلك، اختفى زوجي لمدة أربعة أشهر، ولم أكن أعلم أين هو. كنت أبحث عنه في السجون، وضغطت على الحوثي علي لمعرفة مكانه، حتى أخبرني أنه في الأمن السياسي"، بعد أربعة أشهر، اتصل بي قائدهم أبو عقيل، ودعانا لزيارة الدكتور ـ الحديث لزوجته ـ ذهبت مع أولادي وأهله، لكننا تفاجأنا برؤيته في حالة هزيلة، وكان واضحاً عليه آثار التعذيب، حيث كان لونه أسود وكان يرتدي ملابس ثقيلة رغم حرارة الصيف. لاحظ أولادي أن هناك لحم متدلي من تحت إصبع إبهامه، مما يدل على آثار التعذيب، في أول جلسة له في المحكمة، تحدث زوجي للقاضي عن أنواع التعذيب التي تعرض لها في سجون الحوثيين. قال إنه عُلق في سلاسل بيد واحدة لمدة أسبوع، وكذلك اليد الأخرى، وهذا ما رآه أولادي في أول زيارة لنا. تعرض للتعذيب بالكهرباء والضرب بأسفل البنادق، والحبس الانفرادي، وغيرها من أنواع

[18] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[19] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[20] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

التعذيب. كان حديثه مع القاضي صادقاً، ولم يخشَ من رد فعل الحوثيين أو تعرضه للتعذيب مرة أخرى، أصدرت الحوثية بحقه حكم إعدام مع آخرين بعد محاكمة غير قانونية من قبل ما تسمى المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة لها بصنعاء، وفي منتصف مايو 2022 أقدمت جماعة الحوثي على الحجز القضائي على منزل الدكتور المعتقل نصر السلامي في صنعاء، من قبل الحارس القضائي وقام بحجز المنزل باسم المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة، رغم نفي المحكمة قيامها بإصدار أي قرار بالحجز التحفظي، حسب ما أشار المحامي عبدالحميد صبرة.

30. المختطف سابقاً والمخفي قسرياً زكريا أحمد محمد قاسم، [21]

شقيقته تروي عن اخفائه قسراً لدى وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز الأمن في عدن، ويرأسه شلال أحمد شائع، مقرب من دولة الإمارات، تروي للباحث تفاصيل اختطافه الذي وقع يوم 27 يناير 2018، فتقول "تعرض أخي زكريا للاختطاف من قبل مسلحين ملثمين أثناء أدائه لصلاة الفجر بالقرب من منزله في حي المعلا بعدن. وقد تم التعرف لاحقًا على هؤلاء المسلحين بأنهم ينتمون إلى وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز الأمن في عدن. تعرض زكريا للضرب بالأسلحة النارية على رأسه وجسده، وبعد أن أطلقوا النار لإرهاب الناس الذين سمعوا صراخه وهرعوا لنجدته، تم اقتياده بالقوة إلى سيارة سوداء من نوع سانتافي، ومن ثم إلى مكان مجهول، حيث لا يزال مفقودًا منذ ذلك الحين وحتى الآن، خلال فترة اختطافه، تعرض للضرب بمضرب بندقية على رأسه وجسده، وتضيف شقيقة زكريا "لا تستطيع العائلة الحديث عن مكانه أو حالته الصحية منذ اختطافه، ولا عن سبب اختطافه دون أي جريمة أو تهمة. زكريا هو تربوي وشخص مسالم ومدني وذو أخلاق عالية، مما يجعلنا نتساءل لماذا حُرم أهله وأولاده من وجوده بينهم، ولماذا حُرمنا من الدفاع عنه أو معرفة مصيره، وهو ما أثر علينا بشكل كبير"، المشكلة التي واجهتنا هي أن جميع مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية والجهات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان في عدن لم تتحرك بجدية للكشف عن مصير زكريا وغيره من المختفين في المدينة، هكذا تصف شقيقة زكريا وتقول "لقد أبلغنا السلطات الأمنية في منطقة المعلا عن الاختطاف بعد فترة قصيرة من وقوعه، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء. التقينا بمدير الأمن آنذاك، شلال شائع، الذي اعترف بوجود زكريا، وأكد أنه مجرد إجراء تحقيق وسيتم إطلاق سراحه لاحقًا، لكنه أنكر وجوده بعد ذلك. كما ذهبنا لمقابلة النائب العام السابق ووزير الداخلية الحالي، وقدّمنا تعليمات لقطاع الأمن، لكن لم يتم الالتفات إليها، مما يدل على وجود إهمال متعمد".

31. فهد عبدالله محمد السلامي, مدير مدرسة النهضة للبنين[22]

[23] متزوج ولديه ابنة وولدان، شغل منصب مدير مدرسة النهضة للبنين، التي تعد من أكبر وأهم المدارس الخاصة في اليمن، ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال. تقول عنه زوجته "تم اختطافه في صباح يوم الثلاثاء، 6 أكتوبر 2015، أثناء خروجه من منزله في صنعاء، حيث أحاط به مجموعة من الملثمين وقاموا بتقييده وتغطية عينيه. في الوقت نفسه، اقتحمت مجموعة أخرى من الملثمين المنزل، وعبثت بمحتوياته وصادرت متعلقاته الشخصية، بما في ذلك اللابتوب والهاتف المحمول وبطاقات الهوية, تقول زوجته في شهادتها للباحث: "لم نعرف مكان اختطافه إلا بعد شهرين، عندما اتصل بنا وأخبرنا أنه في جهاز الأمن السياسي بصنعاء. عشنا أيامًا قاسية مليئة بالقلق والخوف والحزن، حيث لم نكن نعرف مكانه أو مصيره. بحثنا

[21] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[22] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[23] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

عنه في جميع الأقسام دون جدوى، وتأثر أبناؤه كثيرًا بسبب الهجوم على المنزل، حيث كان عدد الملثمين كبيرًا في جميع الغرف، مما سبب لهم ألمًا كبيرًا وفقدانًا للأمان، وحرمانًا من والدهم لمدة تسع سنوات حتى الآن دون أي سبب", لم نتمكن من زيارته إلا بعد خمسة أشهر من اختطافه، وكانت الزيارة قصيرة، حيث كنا نبتعد عنه بحوالي ثلاثة أمتار، وكان هناك شبكة حديدية تفصلنا عنه، مما جعل من الصعب رؤية ملامحه بوضوح, تعرض فهد لشتى أنواع التعذيب خلال فترة الإخفاء، بما في ذلك التعليق من اليدين، والصعق بالكهرباء، والضرب بأدوات ثقيلة، في محاولة لإجباره على الاعتراف بأشياء لم تحدث. كان مكان احتجازه غرفة صغيرة لا تتجاوز المتر في المتر، تقع في البدروم، دون إضاءة أو تهوية، مع طعام سيء جدًا وماء غير صالح للشرب، ودورة مياه واحدة في اليوم, تواصل زوجته حديثها "تم السماح له بالزيارة مرة واحدة كل أسبوع، ولكن لم تتجاوز مدة الزيارة دقائق قليلة، دون أن نتمكن من السلام عليه أو مقابلته وجهًا لوجه إلا بعد ثمانية أشهر. حاولنا البحث عن طرق للإفراج عنه عبر الوساطات والضمانات، لكن دون جدوى. دفعنا مبالغ كبيرة بعد وعود كاذبة بالإفراج عنه", بعد أربع سنوات، تمت محاكمته في جلسات عرضت فيها مجموعة كبيرة من التهم الباطلة دون أدلة حقيقية، وكان رده الالتزام بالصمت وتوكيل المحامي لتفنيد التهم. أعلن القاضي الإفراج عنه بضمانة تجارية، وقدّمناها، لكن لم يتم الإفراج عنه, في 22 فبراير 2022، حكم القاضي عليه بالإعدام ظلمًا وعدوانًا، ونحن الآن في مرحلة الاستئناف. واجهنا العديد من التحديات وانتظرنا الكثير من الوعود الزائفة والأمل الكاذب بالإفراج عنه. مرت صفقات عدة على أمل أن يكون اسمه ضمن كشوفات التبادل، بحيث يتم التبادل بينه وبين أسير حرب حوثي، مع العلم أن فهد مختطف مدني، لكن الصفقة تلو الأخرى مرت دون أن يكون اسمه ضمن كشوفات التبادل بسبب تعنت الحوثيين.

سابعاً - معاملة قاسية تتنافى مع الكرامة الإنسانية، وحرمان من أبسط الحقوق المشروعة

32. في الفترة بين 13 أكتوبر 2015 و30 يناير 2017 اعتقلت جماعة الحوثي المسلحة 36 مدنيا، من بينهم 6 أكاديميين و 10 معلمين وتربويين و 8 طلاب، ينتمي معظمهم لحزب التجمع اليمني للإصلاح. وضمت النيابة العامة كل هؤلاء المعتقلين تحت قضية واحدة عرفت إعلاميا باسم «نصر السلامي»، ووجهت اتهامات لـ 36 شخصا بـ "المشاركة في مجموعات مسلحة ومنظمة بقصد مهاجمة الأمن القومي، وتنفيذ ومساعدة دول العدوان من خلال تزويدها بإحداثيات للمواقع والشخصيات"، بعد اعتقالهم التعسّفي، تعرضت هذه المجموعة للإخفاء القسري لفترات تراوحت بين أسبوع و5 أشهر، لاقوا خلالها ضروب مختلفة من المعاملة غير الإنسانية والتعذيب الشديد. ولاحقًا تم احتجاز المعتقلين في سجن الأمن والاستخبارات في صنعاء. وفي 2019 قررت جماعة الحوثي الحكم عليهم بالإعدام.

33. في 8 و10 و16 أبريل 2017 على التوالي، عُقدت ثلاث جلسات استماع للقضية في المحكمة الابتدائية بصنعاء. وتمت مراجعة القضايا من جانب القاضي وفريق محامي الدفاع المؤلف من 4 محامين برئاسة

المحامي اليمني عبد المجيد صبره، وفي 9 يوليو 2019 قضت المحكمة الابتدائية ببراءة 6 أفراد وتم الإفراج عنهم فعلاً في تاريخ لاحق.

34. وفي 22 مارس 2021، عقدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة بصنعاء جلسة استماع جديدة في هذه القضية، أبدى خلالها المحتجزين الـ 22 رغبتهم في الاستئناف على حكم الإعدام الصادر بحقهم، وطلب فريق الدفاع صوره من الحكم، فوافقت المحكمة على تزويدهم بالحكم الابتدائي. وتأجلت المحاكمة إلى 14 يونيو 2021، وفيها طلب محامي الدفاع فرصة أخرى لتقديم عرائض استئناف نظرًا لتعدد المعتقلين وحجم ملف القضية الكبير، أحيل المختطفين للنيابة بعد اختفاء أغلب علامات الاعتداء الجسدي. وأشار محامي الدفاع عبد المجيد صبره إلى أن علامات التعذيب كانت ظاهرة بوضوح على الدكتور يوسف البواب، بما في ذلك انتفاخ في كليته اليمنى، موضحا أن تقارير التعذيب مرفقة بمحاضر تحقيقات النيابة العامة.

35. وبحسب وثيقة حصلنا عليها، فإن أقوال المعتقلين في محاضر تحقيقات النيابة بين 26 و30 مارس 2017، [24]أفادوا بتعرضهم لمعاملة غير إنسانية تضمنت تكبيل اليدين والقدمين أثناء التحقيقات، والضرب بالعصي في جميع أنحاء الجسم، وعصب العينين، والحبس الانفرادي في الزنازين المظلمة لشهور، والوقوف لساعات، والاستجواب لأيام متتالية، والحرمان من النوم، بالإضافة إلى التهديد بالعنف الجنسي وفي 20 أكتوبر، 2016 ولمدة 3 شهور اختفى قسريًا الدكتور يوسف البواب، الأستاذ بجامعة صنعاء, الباحث حصل على نسخة من أقواله أمام النيابة والتي تتكون من 8 صفحات، قال فيها: "تم نقلي إلى معسكر الأمن السياسي كما علمت فيما بعد. وخلال فترة احتجازي، تعرضت للتعذيب، وقُيدت من يدي إلى سقف الزنزانة لإجباري على الوقوف على قدمي لمدة أسبوع. لاحقًا، ضربني ضباط السجن على جميع أنحاء جسدي، بما في ذلك منطقة الجراحة التي خضعت لها قبل أن يتم القبض علي، الأمر الذي أدى لتمزّق النسيج الداخلي وانحراف كليتي إلى خارج جسدي، كما هدّدوني بالاعتداء الجنسي والاغتصاب، وقيل لي إن زجاجة ستوضع في مؤخرتي"، وأشار إلى أن الحوثيين منعوا عنهم الأكل الذي يأتي عبر أقاربهم، ومنعوا عنهم حتى الأدوية الخاصة بهم وقال "من طلب منهم العلاج يردوا عليهم بالقول موتوا، وطلب بمعالجته وعرضه على الطبيب والسماح له بدخول الكتب والمناهج الدراسية والأقلام، وطلب البعض منهم التوجيه لمقر عملهم لصرف مرتباتهم بالإضافة إلى طلب البعض الآخر التخاطب مع الجامعات التي كانوا يدرسون فيها لوقف القيد", كما حصل الباحث على شهادات لمختطفين آخرين ما زالوا يقبعون في سجون الحوثي، لخصها المحامي عبدالمجيد صبرة في وثائق عدة، وكان مما ذكره الدكتور نصر السلامي وهو يتحدث عن ما تعرض له من تعذيب وامتهان أمام المحكمة خلال جلسة الاستماع في 16 أبريل 2017 بأنه تعرض للتعذيب من قبل محتجزيه لإجباره على تقديم اعتراف مسجل بالفيديو تم عرضه أثناء جلسة الاستماع. وبعد اطلاعه على سجلات الأدلة أجاب السلامي: "نعم هذه شهادتي، ولكني أدليت بها إثر إكراه وتعذيب جسدي شديد. لقد قُيدت من يديّ إلى سقف الزنزانة، وتعرضت للضرب خلال فترة إخفائي. وبعد أربعة أيام من التعذيب، أدليت بكل هذه الأقوال. كما أنه تم التلاعب بالفيديو وتلفيقه بقصه وإضافة أجزاء إليه".

36. وردًا على سؤال المحكمة لسلامي عما إذا كان لديه دليل على إجباره على الإدلاء بهذه الأقوال، أجاب السلامي [25]: «أحالتني السلطات إلى المحكمة بعد 7 أشهر من إخفائي القسري، لقد اختفت العديد من علامات التعذيب».

[24] وثيقة محاضر تحقيقات النيابة بين 26 و30 مارس 2017 التي حصل عليها فريق العمل الذي اعد التقرير.

[25] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

مضيفًا أنه بإمكان المحكمة إجراء فحص طبي يثبت تعرضه للتعذيب، وموضحًا أن هذا الفيديو تم تسجيله تحت التعذيب والإكراه. ولكن لم تستجب المحكمة لطلبه، ولم يتم فحصه من جانب الطب الشرعي".

37. في السياق نفسه، أفاد خالد النهاري،[26] مدير مدارس الفاتح، الذي تم إخفائه قسرًا في 25 سبتمبر 2016 لمدة أربعة أشهر، أثناء التحقيق معه أمام النيابة بين 26 و30 مارس 2017؛ أن استجوابه استمر لـ 8 أيام متتالية، لم يُسمح له خلالها بالنوم إلا ليوم واحد, أدرج المحقّقون أيضًا في تقريرهم جملة "المعتقل ما زال غير متعاون في إفادته، لذلك أوصينا بإحالته للأمن السياسي"، وتشير هذه بوضوح إلى أن الإحالة للأمن السياسي جاءت بهدف انتزاع المعلومات من المعتقل بأساليب أكثر وحشية وقسوة، وقد وردت هذه الجملة في عدد من التقارير المرفوعة من قسم المباحث الجنائية. كما أن المعتقلين أُجبروا على التوقيع وإعطاء بصمات أصابعهم على الورق وهم معصوبي الأعين، دون معرفة محتوى الأوراق محل التوقيع. ووصل مستوى التعذيب حد طلب المعتقلون من المحقق كتابة ما يريد حتى يتوقف عن تعذيبهم؛ طبقًا لتصريح يوسف البواب, وبحسب المحامي صبرة في حديثة للباحث، قال إن "الثابت من خلال محاضر الاستدلال التي أجريت مع المعتقلين أن معظمها أجريت ليلاً ولأوقات طويلة تستمر الى الفجر مع معظم المعتقلين ويتكرر ذلك لأيام متعددة ويصاحب ذلك المنع من النوم وهذا ما أوضحه المعتقلين في محاضر تحقيقات النيابة، وعلى سبيل المثال ما أوردناه سابقا على لسان الدكتور يوسف البواب والاستاذ خالد التهاري، ولم تتضمن جميع محاضر الاستدلال التي اجريت مع المعتقلين اسم وصفة القائم بالتحقيق معهم وهذه قرينة قوية تثبت ممارسة المحقق لشتى أنواع التعذيب ضد المعتقل ولهذا فقد تعمد إخفاء إسمه وصفته خوف الملاحقة القانونية اللاحقة, ويفند المحامي صبرة الأقوال التي استندت اليها القاضي الذي صدر حكم الإعدام بحق 30 ناشطاً هي الأقوال المدعى صدورها عنهم أثناء فترة احتجازهم وإخفائهم قسرا وممارسة جميع أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة بحقهم من قبل المحققون التابعون لجماعة الحوثي، بل إن الحقيقة انها لم تصدر عن أي منهم اطلاقا بل صدرت من المحققين الذين باشروا إجراءات الاستدلال قبلهم، وذلك بعد أن قاموا بإعداد المحاضر المشتملة على تلك الأقوال بأنفسهم ومن ثم يقوم المعتقلين بالتوقيع عليها تحت وطأة التعذيب، وذلك ما أكده المعتقلون في أقوالهم المدلى في تحقيقات النيابة الجزائية، وأنهم كانوا يوقعون ويبصمون على بياض وهم معصوبي العينين لا يعلمون ما هي تلك الأوراق ولا محتواها, والمعلوم أن كل التشريعات الدولية والوطنية قد حرمت الاستناد إلى أي أقوال تصدر عن السجين أو المعتقل تحت وطأة التعذيب أو المعاملة القاسية او اللا إنسانية.

38. الصحفي هيثم الشهاب، اختطفته جماعة الحوثي مع 8 من زملائه الصحفيين طوال 5 سنوات ونصف، يروي مشاهداته على تعذيب بعض المختطفين الذي سلطنا الضوء عليهم، متهماً القيادي الحوثي يحيى سريع، بتعذيب الدكتور يوسف البواب، ووضعه في زنزانة إنفرادية وقال "كان يأتي إليه بعد منتصف الليل والكهرباء طافية ويقوم بخنقه وتعذيبه حد الموت". وبيَّن الشهاب، "يحيى سريع أنزلنا في غرف إنفرادية وكان الدكتور البواب قد مضى عليه أكثر من 40 يوما يعيش أوضاع نفسية قاسية بعدما أخرجوه إلى المحكمة، وتحدث أمام المحامي عبدالمجيد صبره بأنه تعرض للتعذيب والضرب".[27]

39. وفي حديث الصحفي عبدالخالق عمران، الذي ظل مختطفاً لدى جماعة الحوثي طوال 8 سنوات، تطرق لبعض أسماء الجُناة المتهمين بالضلوع بتعذيب المختطفين في سجون الحوثي، فقال للباحث: "بعضهم كنا نتعرف على كُناهم وأسمائهم وبعضهم لم نستطيع أن نعرف عنهم شيئاً، لأن التعذيب كان يتم وعيوننا مربوطة، وبالنسبة لمن

[26] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

[27] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

استطعنا التعرف عليهم فمنهم مثلاً، أبو شريف إبراهيم شريف ووحشي في سجن (البحث الجنائي) التابع لجماعة الحوثي، وأبو كهلان وأبو طير، وأبو جهاد. وفي سجن احتياطي (الثورة) أبو أحمد وأبو خليل في سجن احتياطي (هبرة) وأيضاً أبوعلي وسليم القاضي، وفي سجن (الأمن والمخابرات) المجرم يحيى سريع وأبو محمد وأبو شهاب الرياشي وأبو حمزة وأبو عقيل.[28]، كذلك من ضمن الذي قاموا بتعذيب المختطفين مباشرة في السجون، بحسب الصحفي المفرج عنه، عبدالخالق عمران: "يحيى صلاح هيبل وعبد القادر المرتضى وعلي الحوثي وعبد الواسع أبو طالب ومراد قاسم حنين أبو حسين وأبو شهاب المرتضى ومجد الدين المرتضى وأبو أسامه الجنيد وعبد الرحمن الجنيد ومصطفى الجنيد وعدنان الجنيد وجلموت وأبو صخر وأبو ربيش وأبو كهلان الذماري، وأبو خالد وأبو نصر وقائمة طويلة من المشرفين والسجانين والجلادين في سجون الحوثي"[29]، ويأتي في أول قائمة المحرضين على التعذيب، وعلى رأسهم: عبد الملك الحوثي، وأزلامه أمثال: جلال الرويشان ومعمر هراش وعبد القادر الشامي وعبد الرب جرفان وعبد الحكيم الخيواني عبدالقادر المرتضى(أبو هلال) وقاضي المليشيا الحوثية محمد مفلح الذي كان يوجه الجلادين في الأمن والمخابرات بتعذيبنا وعزلنا في زنازين انفرادية ونحن في قاعة المحكمة الحوثية، حسب ما تحدث به عمران.[30]

40. وكان مركز القاهرة لحقوق الإنسان قد استنكر استمرار تعذيب ومحاكمة 36 مختطفاً يمنياً بينهم أكاديميون ومعلمون وطلاب ونشطاء متهمون بقضايا تبدو ملفقة، مشيراً الى أن اجراءات المحاكمة تتم في ظل غياب أيّة ضمانات لحصولهم على محاكمات عادلة.[31]

41. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان "مقره في جنيف" أعرب عن قلقه على مصير المختطفين عقب تغيّب بعضهم عن آخر جلسات المحاكمة التي عقدت يوم 2 إبريل/ نيسان 2019، كما حدث مع الدكتور "يوسف البواب" الذي لم يحضر جلسة المحاكمة، الأمر الذي يعزز المخاوف حول مصيره، خاصة أنّ مصادر أكّدت اختفاءه من داخل المعتقل أيضًا، عدا عن أنّ الجهات التي اعتقلته تمتنع عن الإدلاء بأيّة تفاصيل بشأن مصيره

[28] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[29] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[30] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[31] تقرير صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - نماذج للانتهاكات بحق الصحفيين والحقوقيين والأكاديميين في اليمن- صدر بتاريخ ٠٤ نوفمبر ٢٠٢١ - https://2u.pw/yGePbKNV

ثامناً - شهادات مّفرج عنهم

42. عبدالحكيم الآنسي،[32]

تدرج في مناصب تعليمية منذ 1995، وهو حالياً موجه تربوي منذ 2003، تم اختطافه من قبل مسلحين يتبعون جماعة الحوثي، يوم الجمعة، 20 ديسمبر 2015. كان في منزله عندما حدث الاختطاف، حيث تم ربط عينيه وأخذه إلى مكان مجهول. بقي مخفياً لمدة تقارب الثلاثة أشهر، ولم يكن يعرف مكانه، يقول عبدالحكيم في شهادته للباحث: "بعد الاختطاف، لم يتم التواصل مع عائلته، التي قضت حوالي خمسة أشهر تبحث عنه دون معرفة إذا كان حيًا أو ميتًا. تم استغلال الوضع من قبل مشرفين حوثيين على السجون واستخدموا طُرق الابتزاز، حيث تم طلب فدية كبيرة تصل إلى حوالي 4 مليون ريال يمني، ومن ثم تم نقله إلى الأمن السياسي". خلال فترة الإخفاء، تعرض لأنواع متعددة من التعذيب النفسي والجسدي، بما في ذلك: الضرب والتعليق، الحرمان من الطعام والرعاية الصحية، الحرمان من التواصل النفسي، أصيب بعدة أعراض وأمراض، ضعف النظر، مشاكل في القولون، البواسير، ألم في الظهر، مشاكل في الأعصاب، إثر التعذيب والاختطاف، بحسب حديثه.

43. رشيد محمد سيف الصبري،[33]

من محافظة تعز، أستاذ اللغة العربية، تم اختطافه في 9 يونيو 2018 على يد مسلحي الحوثي من أمام المجمع الصناعي في الحديدة. يقول رشيد في شهادته: "اقتادوني إلى مكان مجهول لم أتمكن من التعرف عليه، ولا على المختطفين الذين كانوا مقنعين ومعصبي الأعين. تم تهديدي بالسلاح، حيث قالوا لي: "انطق بشهادتك يا داعشي"، بينما كان السلاح موجهًا إلى رأسي من قبل أشخاص مجهولين لم أستطع رؤيتهم بسبب قطعة القماش التي كانت تغطي عيني. تم اختطافي بطريقة وحشية وسرية، حيث قضيت عامًا كاملًا في زنازين وأماكن مختلفة"، لم أتمكن من التواصل مع عائلتي إلا بعد مرور عام كامل، عندما تم نقلي إلى سجون الأمن السياسي في صنعاء. لم أكن أعلم إلى أي سجون أو أماكن تم نقلي، حيث كان بعض الحراس يقولون لنا إننا في الحديدة بعد شهر من اختطافي، وبعد ثلاثة أشهر قالوا إننا في حجة، وذلك حسب ما ذكره بعض المسؤولين التابعين للجماعة الحوثية، تعرضنا لجميع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي ـ بحسب حديث رشيد ـ حيث كانوا يهددوننا بسقوط مناطق الشرعية، وكانوا يذكرون أن أولادي قد قُتلوا أو تم أسرهم. لم نتمكن من الإفصاح عن رسائل

[32] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

[33] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

التعذيب القاسية التي تعرض لها زملائي المختطفون. كنا نلتقي ببعض المختطفين الجدد ونتبادل الأخبار عن الأوضاع خارج السجون وثبات الشرعية، يضيف "لم تتوفر لنا أي رعاية صحية، بل كانوا يستمتعون بتعذيبنا، وإذا أصبنا بأمراض، كانوا يقدمون لنا بعض المسكنات فقط. لم أتمكن من التواصل مع عائلتي إلا بعد عام كامل من اختطافي، وتم السماح لهم بإرسال مصاريف لي في السجن بعد معاناة شديدة من قبل الأهل وتوسط بعض العاملين لديهم ودفع مبالغ مالية كبيرة"، عُقدت جلسات في النيابة والمحكمة لمحاكمتنا بتهمة التخابر ورصد الأحداث لصالح التحالف وداعش، وتم اتهامي برصد أحداث تتعلق بما يسمونه رئيسهم "أصماد"، وأصدرت المحكمة حكمًا بإعدامي. كانت أوضاع عائلتي صعبة، حيث تم ملاحقة كل من يقرب لي، وخاصة أولادي، وتم تشريدهم ومصادرة جميع ممتلكاتي من محلات وأراضٍ. شهدت حالات تعذيب بحق مختطفين، من بينهم الصحفي عبد الخالق عمران، والصحفي توفيق المنصوري، والدكتور يوسف البواب.

44. عصام الزنداني، [34]

[35]مدرس في مدرسة النهضة الأهلية، اقتحم عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي منزله الواقع في حارة المصنع بمنطقة شملان بالعاصمة صنعاء، وذلك بعد صلاة الفجر، في حوالي الساعة 6:00 صباحًا،21 أكتوبر 2015، أغلقوا الحارة المحيطة بالبيت، مما منع أي دخول أو خروج. استخدموا سيارات عسكرية ومدرعات، بالإضافة إلى باص يحمل شرطة نسائية، دخلوا البيت بعنف شديد، دون مراعاة لحرمة المكان أو خصوصية الأفراد، بدأوا بالتفتيش الدقيق، حيث أخذوا جميع الأجهزة الإلكترونية مثل الكمبيوترات والهواتف، بما في ذلك هواتف النساء، هكذا يروي الزنداني شهادته للباحث، ويضيف " صعدوا إلى السطح بحثًا عن أي شيء قد يكون مخفيًا، أخفوني لمدة 6 أشهر، بعد ذلك كان هناك تواصل محدود عبر وساطة، حيث سُمح بزيارة واحدة فقط خلال فترة الإخفاء، تعرضت للتعذيب أثناء الاعتقال، بما في ذلك التهجم على المنزل، والاعتداء على النساء، وضربي خلال التحقيق. تم تعذيبي بالصعق الكهربائي، والاعتداء الجسدي، والتخويف والتهديد بالتصفية، منعوا عنا أبسط المأكولات، والتضييق على زيارات الأهل والأصدقاء، منعوا عنا الأدوية، لم يكن هناك أي رعاية صحية متاحة، بسحب حديثه، حيث طالب المتحدث بفحص نظره منذ بداية سجنه، تم أخذ نظارته ولم يتم إعادتها، مما أثر سلبًا على قدرته على الرؤية، لم يتم التعامل مع حالات طبية طارئة للمختطفين، مدة الزيارة المسموح بها كانت محدودة حيث كانت الزيارة تتم كل نصف شهر ولم تتجاوز مدة الزيارة 10 دقائق.

45. عمران العمراني، [36]

أستاذ مادة الانجليزي، اختطته جماعة الحوثي من مدرسة "أبو عبيدة بن الجراح"، الواقعة في قرية الحيسي، عزلة النداف مديرية جبل رأس التابعة لمحافظة الحديدة، تمام الساعة العاشرة صباحًا. يقول عمران: "جاء مدير أمن مديرية جبل راس، المعين من قبل سلطة الحوثية، مع طاقمه وأخذوني من المدرسة بينما كنت مع الطلاب في أول يوم من امتحانات الثانوية العامة، حيث كنت أعمل كمراقب في اللجنة. اعتقلوني ونقلوني إلى محافظة الحديدة"، خلال الرحلة، هددوني بالسلاح وسافرت معهم مسافة 140 كيلومترًا من جبل راس إلى الحديدة، حيث تعرضت لشتى أنواع الشتم والاعتداء. لم أتمكن من التواصل مع عائلتي إلا بعد ثلاثة أشهر من اختطافي، ثم تم قطع التواصل عني لمدة تسعة أشهر أخرى، بعد اختطافي، أودعوني في مبنى مدرسة خاصة تُدعى "مدرسة

[34] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[35] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.
[36] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

السعيد للبنات"، الواقعة في الجهة الشمالية لمبنى الأمن السياسي في محافظة الحديدة. تعرضت لأبشع أنواع التعذيب، مثل الضرب المبرح والتعليق واللكم، وكان الضرب يتركز على البطن والفخذين. كما عانيت من سوء المعاملة، حيث حُرمت من أبسط الحقوق مثل شرب الماء النقي وتناول الطعام الجيد، وكنت أُجبر على ارتداء نفس الملابس لفترات طويلة، ويفيد عمران "منعوني من التواصل مع أي زميل لي في السجن، ومنعت عني النظرة من النوافذ، كما حُرمت من العلاج. كانوا يقدمون فقط باراسيتامول لكل مرض أو حالة، وأحيانًا لم يكن يُعطى لي أي شيء، تعرضت للمحاكمة، حيث تم إحالتي إلى النيابة الجزائية ثم المحكمة الجزائية، وحضرت سبع جلسات، كانت حالتي المعنوية في البداية منهارة جدًا بسبب فقدان أطفالي وعائلتي. تأثرت عائلتي بشدة بسبب اختفائي القسري، مما تسبب في صدمات نفسية لزوجتي ووالدتي، وكذلك شعور أطفالي باليتم والخوف. بعد اختطافي، قامت المليشيا بزيارة منزلي، حيث روعوا أطفالي وزوجتي والوالدين، وكسروا نوافذ المنزل والألواح الشمسية، مما زاد من شعور الخوف والرعب لدى عائلتي والجيران"، واجهت عائلتي بعد اختطافي الترهيب والتخويف، بما في ذلك رسائل تهديد بقتلي. كما عانت من الفقر والعوز، حيث حُرم أطفالي من التعليم والرعاية الصحية بسبب غيابي عنهم. تمت مصادرة راتبي وإلغاء وظيفتي كمدرس، مما ترك أطفالي يعانون من انقطاع الراتب وفقدان الأب، للأسف، لم أحصل على أي تعويض من أي جهة حكومية أو منظمة دولية، ولا يزال أطفالي يعانون من الخوف والقلق، بينما تعاني زوجتي من مشاكل نفسية وتحتاج إلى أدوية نفسية

تاسعاً - الموت تحت التعذيب

46. في إحصائية لنقابة المعلمين اليمنيين، فقد بلغ عدد التربويين الذين ماتوا تحت التعذيب في سجون جماعة الحوثي[37] في الفترة من 21 سبتمبر 2014م إلى نوفمبر 2020م بلغ 22 حالة. ويشير المسؤول الإعلامي للنقابة، يحيى اليناعي، في تصريحه لموقع "المصدر أونلاين الإخباري"، أن فئة المعلمين تحتل المرتبة الأولى في الفئات المستهدفة بالتعذيب حتى الموت على أيدي المسلحين الحوثيين بنسبة 16% من الإجمالي الكلي لحالات الوفاة تحت التعذيب في اليمن البالغة 137 حالة.[38]

47. واحتلت محافظة الحديدة الأولى في عدد الوفيات بواقع 4 معلمين، تليها محافظات حجة وصعدة وعمران بعدد ثلاثة في كل منها، ثم صنعاء وذمار وأمانة العاصمة بواقع حالتي وفاة في كل محافظة، بحسب تصريح الياناعي.

48. المعلم "صالح البشري" يُعد أول مختطف مات تحت التعذيب في سجون جماعة الحوثي المسلحة من أبناء مديرية الحيمة الخارجية محافظة صنعاء (35عاما)، أب لتسعة أطفال، كان يعمل موجه تربوي في محافظة صنعاء وأحد قيادات نقابة المعلمين. أُختطف "البشري" في الـ 11 من فبراير 2015م، مع ثلاثة من زملائه (علي طاهر الفقيه، عبدالجليل الصاري، ومنصور النظامي، من جولة عصر بعد أن حاصرتهم مجاميع مسلحة يتبعون جماعة الحوثي وأنصار الرئيس الأسبق، علي عبدالله صالح أثناء ما كانوا في حلف سياسي، واقتادوهم إلى سجن سري خاص، يقع في شارع الستين الجنوبي القريب من جوله المصباح، وسط العاصمة صنعاء، تعرضوا فيه لتعذيب على مدار أربعة أيام ،كان التعذيب يستمر عليهم من بداية الليل وحتى الفجر، تركز التعذيب على منطقة المؤخرة من الجسد، كان مشرفي الحوثي يقومون بوضع المختطف على بطنه فوق لوح من خشب وربط فمه ثم ربط يديه ورجلية، ثم يقومون بضرب مؤخرته حتى يغمى علية، ثم ينتقلون لأحد زملائه الثلاثة ويتناوبون عليهم التعذيب ثلاث أيام وليالي، حتى كانت الليلة الثالثة، تم التركيز بالتعذيب على المختطف "صالح البشري" وهو يستغيثهم شربة ماء، لكنهم لم يعطوه، بدأت جلسات التعذيب تلك الليلة من الساعة الثامنة مساء وحتى الرابعة فجرا، حتى فارق الحياة.[39] لم تكتفِ جماعة الحوثي المسلحة بذلك، بل قامت بتفجير منزله في الحيمة أمام مرى ومسمع من العالم وهجرت أطفاله من منزله الذي بناه بمبلغ إستدانه.

49. في واقعة أخرى، كان ضحيتها "محمد عبدالله أبوزيد"، البالغ من العمر "45 عاماً"، وينتمي لمنطقة الحشابرة، مديرية الزيدية التابعة لمحافظة الحديدة، غربي اليمن، كان يعمل مدرساً لمادة الرياضيات في مدرسة الإرشاد، وهو أيضا قيادي بحزب التجمع اليمني للإصلاح في نطاق مديريته، اختطفته عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي المسلحة، في 2 يناير 2016، وما هي الإ أشهر وجيزة حتى لفظ أنفاسه الأخيرة، في منتصف شهر مايو 2016، تحت وقع التعذيب في سجون الحوثيين.

---

[37] إحصائية لنقابة المعلمين اليمنيين، فقد بلغ عدد التربويين الذين ماتوا تحت التعذيب في سجون جماعة الحوثي

[38] مسؤول نقابي: ما يجري في سجون الحوثيين الأكثر إرهاباً في العالم، المصدر أونلاين، ٣٠ يناير ٢٠٢١ https://almasdaronline.com/articles/214595

[39] صالح البشري أول مختطف مات تحت التعذيب، رابطة أمهات المختطفين، 1 أغسطس 2019، https://2u.pw/pl49wyZC

50. يقول أحد أقربائه "ع.أ"،[40] لفريق عمل التقرير، واصفاً حالة التعذيب "تعرض لجلسات تعذيب مكثفة شبه يومياً وتمتد لساعات، ما أدى إلى تفتت إحدى كليتيه من شدة التعذيب والصعق بالكهرباء على هذا المكان الحساس من جسده، حتى يتقلب في أوجاعه ويستعطف الجلادين حبة دواء لعلها تخفف عنه بعض آلامه، لكنهم يقابلوه بالرفض والتلذذ بمعاناته، حتى وافاته المنية نتيجة التعذيب وهو داخل السجن".

51. في 26 مارس 2024، توفي مدير عام التدريب بوزارة التربية والتعليم، صبري الحكيمي، وشغل سابقاً مدير الإدارة العامة للتدريب والتأهيل بوزارة التربية والتعليم، في ظروف غامضة في سجن الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي في صنعاء، وذلك بعد نحو 6 أشهر من الاختطاف والاحتجاز دون توجيه أي تهمة له، أو حتى تقديمه للجهات الأمنية والقضائية، مصادر مقربة من أسرته أكدت وفاته جراء التعذيب والإهمال الطبي أثناء فترة احتجازه غير القانونية، كما اشترطت القيادات الحوثية على أسرة الحكيمي دفنه بصورة سريعة وعدم عرضه على طبيب شرعي لمعرفة أسباب وفاته، وهددتها بإجراءات عقابية حال مخالفة اشتراطاتها.

[40] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

عاشراً - المحاكمات وأحكام الإعدامات

52. في 9 تموز 2019، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، والخاضعة لسيطرة الحوثيين، حكما بإعدام 30 مختطفاً فيما يعرف بـ"قضية الـ36، نصر السلامي وآخرين"، بينهم معلمون وأكاديميون ونشطاء سياسيون وطلاب الجامعات، واتهمت المحكمة الحوثية هؤلاء، بالانتماء لعصابة مسلحة ومنظمة لتنفيذ تفجيرات واغتيالات والتخابر و"إعانة العدو"، في إشارة إلى السعودية، وهو ما ينفيه المعتقلون بشدة ويتهمون الحوثيين باستخدام القضاء للانتقام السياسي.

53. عضو الهيئة الإدارية العليا لنقابة المعلمين، فؤاد باربود،[41] أوضح أن محكمة حوثية أصدرت قرارات بالإعدام ضد 10 تربويين مختطفين في سجونها بصنعاء بينهم مدير مدرسة، مشيراً أنه تم رصد 621 حالة تعذيب جسدي ونفسي بحق المعلمين، وأن 22 معلماً قتلوا تحت التعذيب في السجون الحوثية، قبل إصدار إحكام الإعدامات من قبل المحكمة الجزائية، تعرض المختطفون أيضاً للتعذيب الجسدي والمعنوي وأنواع شتى من المعاملة القاسية واللاإنسانية وعدم الرعاية الصحية ورغم زوال آثار التعذيب لدى البعض منهم بسبب طول فترة الاختطاف والحرص على عدم إحالتهم للنيابة إلا بعد زوال تلك الآثار وأثناء سنوات التحقيق والتعذيب؛ إلا أن فريق الدفاع عن المعتقلين المتمثل بالمحامين عبدالمجيد مصلح صبرة ومحمد أحمد أبكر ومحمد مقبل الهناهي وحسين محمد الحمامي قد شاهدوا آثار التعذيب على جسد البعض منهم عندما سمح لهم بحضور إجراءات التحقيق مع بعضهم، ومن هؤلاء المعتقلين الدكتور نصر محمد السلامي والأستاذ الدكتور يوسف صالح البواب والتربوي الأستاذ خالد داوود النهاري وقد تم إثبات آثار التعذيب تلك في محضر التحقيق، لم تكتف المحكمة التي تسيطر عليها جماعة الحوثي بإصدار هذه الدفعة من إحكام الإعدامات بحق المختطفين المناهضين لسياستها، بل لحقها أحكام أخرى بلغ عددها - بحسب الهيئة الوطنية للمختطفين والأسرى - 145 حكما، بينها أحكام ضد متوفين وآخرين كانوا قد تم إطلاقهم بصفقات تبادل، بين ضحاياها 9 تم إعدامهم فعلا، و2 متوفيان أساسا، و26 تم تبادلهم بصفقات محلية وأممية، و12 صدرت أحكام إعدامهم بعد الإفراج عنهم، و25 لم يتمكن الحوثيون من احتجازهم، فيما تم العفو عن مختطف واحد بقرار من مجلس الحكم الحوثي، ولا يزال 70 مختطفا مدنيا معرضين لخطر الإعدام.

54. منظمات حقوقية وقانونيون يعتبرون الأحكام الصادرة عن المحكمة التابعة للحوثيين منعدمة قانونا، كونها صادرا عن محكمة فقدت صفتها القضائية بموجب قرار صادر عن مجلس القضاء الأعلى، فضلا عن الإخلال بمبادئ المحاكمة العادلة، منظمة العفو الدولية في بيان لها 9 يونيو 2019 قالت: "إن أحكام الإعدام التي صدرت بحق ثلاثين أكاديمياً ومعارضاً سياسياً في المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة للحوثيين ما هي إلا استهزاءٌ بالعدالة وتأكيد على تحول القضاء إلى أداة للقمع بدلاً من تطبيق للعدالة"، وبحسب المنظمة الحقوقية، في بيان لها نشرته على موقعها الإلكتروني، "فإنها رصدت مخالفات جسيمة أثناء جلسات المحاكمة المزعومة، تمثلت

[41] شهادة موثقة قام بها فريق العمل الذي اعد التقرير.

في انتهاك أبسط القواعد القضائية الضامنة لنزاهة المحاكمة، وحق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم، وتهديد واعتقال محاميهم داخل جلسات المحكمة. كما تم رفض تسجيل طلباتهم فضلاً عن الاستجابة لها، وتعذيب المتهمين خلال فترة المحاكمة، بل في القاعات المجاورة لقاعة المحكمة وأثناء انعقاد الجلسات، وتغييب الدكتور يوسف البواب عن حضور الجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم، وهي الجلسة التي أرغمت فيها المحكمة هيئة الدفاع بالرد على تقرير المعمل الجنائي الذي قدم مكتوباً في خمس أوراق"، أما منظمة سام للحقوق والحريات، فقد أشارت إلى أن الأحكام الصادرة عن محاكم جماعة الحوثي هي أحكام لا قيمة لها، بل إنها تشكل جنايات في سجل أصحابها من منتحلي الصفات الرسمية للقضاة وأعضاء ورؤساء النيابة وغيرهم من الجناة".

55. في منتصف يونيو 2024، أصدرت جماعة الحوثي أحكاماً تقضي بإعدام 3 معلمين يمنيين كانوا مختطفين في سجونها، هم: الأستاذ عبدالعزيز أحمد العقيلي (51 عامًا)، والأستاذ صغير أحمد صالح فارع (47 عامًا)، والأستاذ إسماعيل محمد أبو الغيث (29 عامًا)، حيث أكدت نقابة المعلمين أن المعلمين الثلاثة تم اختطافهم وإخفاؤهم قسريًا في سجون الحوثيين، حيث تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب الوحشي لإرغامهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها، وطالبت بممارسة الضغوط الجادة والحازمة لوقف هذه الأوامر والغائها والإفراج عن هؤلاء المعلمين،[42] إن من شروط المحاكمة المنصفة والعادلة كما جاء في المواثيق الدولية ونصوص الدستور اليمني وأحكام القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تضمنت في طياتها مبادئ وأسس تتعلق باحترام الفرد ومبادئ العدالة والتي مهدت لبدء نظام تحقيق المحاكمة المنصفة والعادلة، ومن هذه الشروط مبدأ الحق في افتراض البراءة من هذه القوانين المادة (11) فقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (36) من مجموعة المبادئ وفي المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي الدستور اليمني من المادة (46) والمادة (4) من قانون الإجراءات الجزائية.

56. أما عن مبدأ الحق في المثول أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة نشأة وفقاً للقانون "أن إجراءات التقاضي في أي قضية جنائية يجب أن توكل إلى محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة أنشئت بحكم القانون" كما جاء في نص المادة (14) من العهد الدلي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (147) من الدستور اليمني والمادة (1) من قانون السلطة القضائية.

57. تعمدت جماعة الحوثي المسلحة عمد علانية المحاكمة متجاهلة مبدأ علانية المحاكمة الذي ينص على "أن تكون المحاكمة شفوية وعلانية مع ذكر معلومات عن المحاكمة ووقتها ومكانها وحضور الجمهور والأجهزة الإعلامية إلا ما يشكل خطراً أو إضراراً بالمصالح الشخصية أو مصالح الدولة" جاء ذلك في المادة (14) الفقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة (263) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجزائية.

[42] نقابة المعلمين تعلق على أوامر حوثية بإعدام 3 من أعضائها، سهيل نت، 30 يوليو 2024، https://suhail.net/news_details.php?sid=25843&lng=arabic

احدى عشر - الإطار القانوني

58. يخضع الوضع الحالي في اليمن لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي. هذا بالإضافة إلى انضمام اليمن بالتوقيع لمجموعة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR)، واتفاقية مناهضة التعذيب(CAT)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC) والتي تظل ملزمة حتى خلال فترات النزاع المسلح.

59. الحكومة اليمنية ملزمة بما تقره هذه القوانين الدولية والمعاهدات الدولية في جميع أوجه بسط السيطرة الفعلية على البلاد، وبالمثل سلطات الأمر الواقع التي تسيطر حاليًا على أجزاء كبيرة من أراضي اليمن وسكانها، وتمارس وظائف شبيهة بوظائف الحكومة، مثل جماعة (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

60. وبإسقاط تلك المعايير على قضايا المختطفين لدى جماعة الحوثي في صنعاء يجد المطلع أن تلك المعايير تم انتهاكها انتهاكاً صارخاً ابتداءً بإجراءات القبض وما تلاها من إخفاء قسري وحتى تقديمهم للمحاكمة وإصدار الأحكام التي جل ما ينطبق عليها أنها قرارات سياسية بامتياز وهو ما يعني انعدام معايير مبادئ المحاكمة المنصفة والعادلة في قضايا المختطفين والمختطفين لدى جماعة الحوثي أو القضاء التابع لها الذي لا يتمتع بالاستقلالية ولا بالحياد.

61. كما نصت قوانين تثبت مبدأ الحق في عدم التعرض للتعذيب المادي والنفسي يحظر فيها القانون الدولي في جميع الظروف (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية وللإنسانية أو المهينة) أكد ذلك نص المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونصوص مماثلة في المعاهدات الدولية بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقد أكد المشرع اليمني هذا المبدأ في الفقرة (ب) من المادة (47) من الدستور والمادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية.

62. كما إن من شروط المحاكمة المنصفة والعادلة كما جاء في المواثيق الدولية ونصوص الدستور اليمني وأحكام القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تضمنت في طياتها مبادئ وأسس تتعلق باحترام الفرد ومبادئ العدالة والتي مهدت لبدء نظام تحقيق المحاكمة المنصفة والعادلة، ومن هذه الشروط مبدأ الحق في افتراض البراءة من هذه القوانين المادة (11) فقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (36) من مجموعة المبادئ وفي المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي الدستور اليمني من المادة (46) والمادة (4) من قانون الإجراءات الجزائية.

63. أما مبدأ الحق في المساواة أمام القانون "الناس سواء أمام القضاء ومعنى ذلك اتاحة الفرصة لكل شخص بعيداً عن أي لون من ألوان التمييز وعلى قدر المساواة مع غيره في اللجوء إلى القضاء، وأن تتاح ضمانات المحاكمة العادلة على قدم المساواة للجميع" نص على ذلك المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (5) من قانون الإجراءات الجزائية والمادة (26) من قانون المرافعات المدني.

64. وعن مبدأ عدم جواز الاستدلال بالاعتراف المنتزع تحت وطأة التعذيب المادي والنفسي (إذا ثبت أن الادلاء ببيان ما كان نتيجة التعذيب أو غيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فلا يجوز اتخاذ ذلك البيان ضد الشخص المعني، أو ضد أي شخص آخر في آية دعوى) نص على ذلك المادة (15) من اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة (12) من نفس الاتفاقية، والمادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا المبدأ أكده القانون اليمني في نص المادة (322) من قانون الإجراءات الجزائية

65. كما أكدت القوانين مبدأ الحق في سرعة إجراء المحاكمة العادلة (كل مقبوض عليه أو محتجز في تهمه جنائية يجب أن يحال سريعاً إلى أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية ويكون من حقه خلال مدة معقولة الاحالة إلى المحكمة أو الافراج عنه)، وهو ما أكدته المادة (14) والمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأثبته المشرع اليمني في الفقرة (ج) من المادة (47) من الدستور.

66. تعمدت جماعة الحوثي المسلحة عمد علانية المحاكمة متجاهلة مبدأ علانية المحاكمة الذي ينص على "أن تكون المحاكمة شفوية وعلانية مع ذكر معلومات عن المحاكمة ووقتها ومكانها وحضور الجمهور والأجهزة الإعلامية إلا ما يشكل خطراً أو إضراراً بالمصالح الشخصية أو مصالح الدولة" جاء ذلك في المادة (14) الفقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة (263) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجزائية.

67. وعن مبدأ الاتصال بالأسرة والحق في توكيل محام وتوفير الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز والمحاكمة نصت المواد على "أن لكل شخص الحق في توكيل محام ينوب عنه يصون مصالحه لما يتمكن منه من حيث الاطلاع على خبايا القانون وإمكانياته وبما يحقق ويخدم مصالح موكله" أكد هذا المبدأ الدستور اليمني في المادة (48) والمادة (9) من قانون الإجراءات الجزائية.

68. وعن الحق في إتاحة ما يكفي من الوقت والتسهيلات للدفاع نصت المادة (7) من المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين "أنه من حق كل متهم أن يتاح له من الوقت والتسهيلات ما كيفي لإعداد دفاعه بنفسه والاتصال بمحامي يختاره بنفسه ويحق للمحتجزين الاستعانة بمحام فوراً وبأية حال خلال مهلة لا تزيد عن (18) ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم، كما أن من حق كل محتجز أن يتشاور مع محاميه دون أن يكون ذلك على مسمع من أحد، ويمتد هذا الحق طول إجراءات المحاكمة، إضافة إلى كل ذلك توجد معايير أخرى كحق المتهم في ابلاغ أسرته وذويه ومحاميه، والحق في إبلاغه بسبب إلقاء القبض عليه، والسرعة في اتخاذ الإجراءات لتحقيق العدالة وتقديم كافة التسهيلات كاستدعاء الشهود وتطبيق القانون الأصلح له وعدم رجعيته والشفافية في اعلان الأحكام وتطبيقها وغيرها من الضمانات التي من شأنها أن تكفل حقوق المتهم.

69. كما أنه لا يمكن وصف أي محاكمة بأنها منصفة وعادلة إلا إذا توفر فيها شرطان على الأقل، الشرط الأول "أن تسترشد إجراءات المحاكمة كلها من بدايتها إلى نهايتها بمواثيق ومعايير المحاكمة العادلة التي وضعها المجتمع الدولي المشار إليها آنفاً وأن تكون وفقاً للإجراءات المرسومة في نصوص الدستور اليمني ونصوص قانون الإجراءات الجزائية والقوانين المحلية ذات العلاقة"، والشرط الثاني "أن تقوم سلطة قضائية مستقلة ومحايدة بتنفيذ وتطبيق هذه المواثيق أنشئت بموجب القانون".

70. ولكن جماعة الحوثي المسلحة تعمدت عدم الالتزام بتلك المعايير وهو ما يشكل قلق كبير للمجتمع الدولي والمحلي والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان الدولية والمحلية لأنها تمثل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حد ذاتها ولأنها تساهم في وقوع شتى ضروب الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

71. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل لقد عمدت تلك الأجهزة الأمنية إلى إلحاق أكبر الضرر بهؤلاء المعتقلين وأقاربهم عبر جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من خلال نشرها لتسجيلات فيديو زعمت نسبتها لهؤلاء المعتقلين تم أخذها تحت سياط التعذيب وعمدت من خلالها إلى تشويه سمعتهم وهو إجراء مخالف لجميع مبادئ العدالة والإنصاف في كل القوانين والمواثيق الدولية.

اثنا عشر - توصيات

72. إلى جميع الأطراف اليمنية عامة ولجماعة الحوثي المسلحة خاصة:

A. الإفراج بشكل عاجل عن جميع المعتقلين تعسّفيًا بما يضمن كرامة وسلامة وأمن المفرَّج عنهم.
B. اتخاذ خطوات عاجلة لفحص كشوف المحتجزين، للإفراج عن الأكاديميين والمعلمين والحقوقيين والطلاب والكشف عن مصير المختفين.
C. تزويد أماكن الاحتجاز بمرافق صحية مناسبة، وتأمين قدرة المحتجزين على الوصول للمرافق الصحية وحصولهم على الرعاية الصحية اللازمة.
D. ضمان وصول مراقبين معترف بهم من الأمم المتحدة لجميع مرافق الاحتجاز، الرسمية وغير الرسمية، لمعاينة ظروف الاحتجاز.
E. وقف جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة بحق المعتقلين وإلغاء أحكام الإعدامات، وتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم.
F. ضمان حق المعتقلين في محاكمة عادلة أمام محاكم مستقلة ونزيهة، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
G. التعاون الكامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك السماح بزيارات غير مقيدة لبعثات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية إلى السجون.
H. إلغاء جميع القوانين واللوائح التي تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

73. إلى فريق الخبراء الأممي المعني باليمن:

A. مواصلة التحقيق في الانتهاكات المرتكبة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وتقديم توصيات لأطراف النزاع بشأن واجباتهم والتزاماتهم بموجب القانون الدولي لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني وتمكينهم من ممارسة عملهم في اليمن.
B. دعم الجهود المتعلقة بتحقيق المساءلة ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها كافة أطراف النزاع.
C. الضغط على سلطات الحوثيين للإفراج عن جميع الموقوفين والمحتجزين والمحكوم عليهم بسبب ممارسة حقهم في حريّة التعبير، والتوقف عن اعتقال الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين والطلاب ونشطاء الإنترنت.

74. إلى المجتمع الدولي:

A. زيادة الضغط على جماعة الحوثي لوقف انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات عقابية ضد المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

B. تقديم الدعم المالي واللوجستي للمنظمات الحقوقية المحلية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن.
C. توفير الحماية الدولية للأكاديميين والناشطين المعرضين للخطر في اليمن.
D. إحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

75. إلى المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية:

A. تكثيف جهودها في توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأكاديميون والمعلمون في اليمن، ونشر تقارير دورية حول هذه الانتهاكات.
B. حث أطراف النزاع والعمل معهم لاتخاذ تدابير إضافية للإفراج عن المعتقلين تعسفيًا والمختفين قسرًا في اليمن، بمن فيهم النشطاء والأكاديميين والمعلمين والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.
C. ممارسة الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الانتهاكات.
D. تقديم الدعم القانوني للضحايا وأسرهم، وتسهيل تقديم شكاوى أمام المحاكم الدولية.
E. ضمان التمويل المستدام لمنظمات حقوق الإنسان اليمنية؛ لتمكينها من مواصلة عملها الضروري، بما في ذلك رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.